بيان صحفي رقم RM
NP مارس/ آذار OMMP

جمايكا: الحكومة تخذل أقارب "مجموعة الشبان السبعة في بريتون"-
تجاهل الأدلة الدامغة على وقوع عمليات إعدام خارج نطاق القضاء

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنها، عقب عجز الحكومة الجمايكية عن تحقيق العدالة في قضية مجموعة الشبان السبعة في بريتون، ستساعد ذوي الأشخاص الذين قُتلوا على عرض قضيتهم على لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.
وقالت المنظمة إن "يوم غد يصادف ذكرى مرور سنتين على إزهاق أرواح سبعة شبان على أيدي قوات الشرطة الجمايكية. وعلى الرغم من هذه الخسارة الفادحة في الأرواح في حادثة واحدة، فإن التحقيقات في وفاتهم لم تكن كافية مطلقاً. وتشير الأدلة الدامغة إلى أن الشبان السبعة قد قُتلوا خارج نطاق القضاء".
وأضافت المنظمة أن "مطالبة ذوي الشبان السبعة بإيجاد حل وتحقيق العدالة ذهبت أدراج الرياح من جانب السلطات في جمايكا. ويبدو أنه بات عليهم أن يتطلعوا إلى المجتمع الدولي لمواصلة كفاحهم من أجل الكشف عن الحقيقة بشأن كيفية وفاة أبنائهم."
وقد صدر اليوم تقرير جديد بعنوان: "جمايكا: مقتل الشبان السبعة في بريتون - النظام القضائي على المحك"، يتفحص رواية الشرطة لحادثة مقتل سبعة شبان وفتيان، وإفادات أفراد المجتمع المحلي في بريتون ، والتحقيق الذي أجراه قاضي التحقيق في الوفيات في وقت لا حق. ويتضمن التقرير آراء الخبراء في القذائف البالستية والطب الشرعي والأسلحة النارية وعلم الأمراض. وقد أجمع الخبراء الذين تمت استشارتهم على رأي واضح وهو أن الأدلة تشير بصورة دامغة إلى أن الشبان السبعة وقعوا ضحايا لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء.
وقالت منظمة العفو الدولية إنه "على الرغم من وجود أدلة دامغة على إعدام الشبان السبعة خارج نطاق القضاء، فإن السلطات تقاعست عن اتخاذ أي إجراء فعال لمحاسبة المسؤولين عن ذلك، وهو ما يشكل نمطاً عادياً في جمايكا. إذ تُطلق أيدي أفراد الشرطة لتنفيذ عمليات قتل والإفلات من العقاب. ونادراً ما نسمع عن محاكمة أفراد الشرطة، كما أن إدانتهم أكثر ندرة. إن الحكومة يجب أن تتخذ خطوات عاجلة لمساءلة الشرطة أمام المواطنين الذين يُفترض أن تكون في خدمتهم".
إن منظمة العفو الدولية تقدم دعمها الكامل للجهود التي تبذلها الشرطة والحكومة في سبيل تقليص نسبة الجريمة في جمايكا. إلا أنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف عن طريق وجود قوة شرطة تتمتع بالحصانة القانونية. ولا يمكن منع الجريمة من قبل السلطات بالسماح للشرطة بحرق القانون من خلال عدم اتخاذ إجراءات فعالة.
ومضت المنظمة تقول: "إن ثمة أناساً في المجتمع الجمايكي يعتقدون أن الإعدام خارج نطاق القضاء شر لا بد منه لمكافحة جرائم العنف. بيد أن الحقيقة هي أن أفراد الشرطة الذين يخرقون القانون ويرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان إنما يرفعون مستوى الإجرام ولا يسهمون في تخفيض معدلات الجريمة. فالشرطة بحاجة إلى دعم الجمهور لها في مكافحة الجريمة، بيد أن الجمهور لا يثق بقوات شرطة تقتل أبناءه المواطنين بلا مبرر".
وما زالت قوات الشرطة الجمايكية تقوم بعمليات قتل بمعدلات مخيفة، حيث قُتل NPP شخصاً على أيدي الشرطة في العام OMMO.
وقالت المنظمة "إن من حق أفراد الشرطة، ومن واجبهم كذلك، حماية أنفسهم وحماية غيرهم عندما يكونون هم، أو أفراد الجمهور، عرضة للخطر. إلا أن العديد من عمليات القتل على أيدي الشرطة تحمل بصمات القتل خارج نطاق القضاء. ومع ذلك فلا تتم إدانة أي من أفرادها."
"صحيح أن الحقوق الإنسانية لكل شرطي في جمايكا عرضة للخطر اليومي الذي تمثله الجريمة المنفلتة. إلا أن كل فرد من أفراد الشرطة ملزم باحترام الحقوق الإنسانية لمواطني البلد، بمن فيهم أولئك الذين يخرقون القانون. وينبغي المعاقبة على أي انتهاك لحقوق المواطنين الجمايكيين، سواء ارتُكب على أيدي مواطن عادي أو موظف مكلف بإنفاذ القوانين."
وفي الأسابيع الأخيرة، بدا أن الحكومة الجمايكية اتخذت إجراءات حاسمة ضد الفساد في قوات الشرطة. وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة إلى اتخاذ تدابير مماثلة لمساءلة أفراد الشرطة عن ارتكاب عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وبحدود علم المنظمة، لم تتم إدانة شرطي واحد بارتكاب عملية قتل خارج نطاق القضاء منذ العام NVVV على الرغم من وقوع SMM جريمة قتل على أيدي الشرطة منذ ذلك التاريخ؛ وقد وقع العديد منها في ظروف اختلفت بشأنها الآراء.

خلفية
قبيل بزوغ فجر يوم NQ
cf0 مارس/ آذار OMMN، قام أفراد من شرطة وحدة مكافحة الجريمة، وهي وحدة متخصصة في قوات الشرطة الجمايكية، بقتل سبعة شبان وفتيان، هم: ريغون بكفورد، NR عاماً، لانسبرت كلارك، NV عاماً، كريستوفر غرانت، NT عاماً، كيرتيس سميث، OM عاماً، أندريه فيرغو، OM عاماً، داني رينالدو وايت، NV عاماً، وتمايو ويلسون OM عاماً، - الذين باتوا يُعرفون اليوم باسم "مجموعة السبعة في بريتون".
وزعم أفراد الشرطة أنهم تعرضوا لإطلاق النار من داخل المنـزل بعد أن عرَّفوا بأنفسهم وطلبوا من الأشخاص الموجودين في الداخل الاستسلام. وادعى أفراد الشرطة أنهم ردوا على النار بالمثل عندما دخلوا المنـزل، حيث أطلقوا النار باتجاه "الومضات" الصادرة من مسدسات الأشخاص السبعة. وقد لقي الشبان السبعة جميعاً حتفهم على الفور بعد إصابتهم بـ QS إصابة بالرصاص، كانت NR منها في الرأس.
بيد أن السكان المحليين قدموا رواية مختلفة، وأدلوا بشهادات وصفوا فيها كيف توسل الشبان السبعة من أجل الرحمة قبل إطلاق الرصاص عليهم واحداً واحداً من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ومع أنه أُجريت تحقيقات من جانب الشرطة ووحدة تحقيق مدنية مستقلة، فإنه لم

تجر محاسبة أي منهم عما حدث. وفيما بعد، أعاد قاضي التحقيق في الوفيات حكماً (S مقابل Q) يقضى بأن لا أحد من أفراد الشرطة يتحمل مسؤولية جنائية عن وفاة الشبان السبعة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن إجراءات التحقيق شابتها عيوب عديدة.
ولدى إعداد تقريرها، طلبت منظمة العفو الدولية الاستعانة بخبرة المفتش الفني في مجال الأسلحة النارية، جون فوغيل، وهو ضابط شرطة من المملكة المتحدة، لتقييم الأدلة المتعلقة بالإصابات الناجمة عن الطلقات التي أُصيب بها الشبان السبعة. وبعد تفحص عمليات التشريح الرسمية لجثث الشبان السبعة وغيرها من الأدلة الموثَّقة، خلص المفتش فوغيل إلى النتيجة التالية:
"من غير المتصَّور أن يكون كيرتيس سميث وأندريه فيرغو قد أُرديا بالرصاص بالطريقة التي وصفتها الشرطة. ومن غير الممكن أن يكون كل من الشبان السبعة قد أُصيب في رأسه بالطريقة نفسها التي وصفتها الشرطة. إنني أعتقد أنه تم تثبيت رؤوسهم مؤقتاً، بينما كانت الرصاصات تنطلق من مسافة قريبة نسبياً."
كما ذكر تقرير المفتش فوغيل أنه عند إطلاق النار باتجاه الوميض في الظلام، "لا يمكن إطلاق الرصاص باتجاه مصادر الخطر الفردية، وأن من المتوقع ألا تصيب الرصاصات أهدافها بدقة". ولذا، فإن الرصاصات كانت "مصوَّبة بشكل متعمد" على ما يبدو.
وتعاني جمايكا في الوقت الراهن من ارتفاع كبير في معدلات الجريمة. ففي العام OMMO، ورد أن NMQR شخصاً سقطوا ضحايا لعمليات القتل، بينهم NS من أفراد قوات الشرطة. وتشير مصادر إحصائية في الأمم المتحدة إلى أن جمايكا تعتبر من البلدان التي تعاني من أعلى معدلات القتل في العالم نسبةً إلى عدد السكان.